ملتقى
"دور المعلومات في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة"
الرباط – 12-13 ديسمبر 2017

من اعداد:
أ. د. / فطيمة بن عبد العزيز
جامعة البليدة 2 – الجمهورية الجزائرية

المقدمة

مجتمع المعلومات ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه وسيلة رئيسية للتنمية، من خلال استخدام معطيات هذا المجتمع في دعم مقومات الدولة وتحقيق أهداف تنمية المجتمع الشاملة. فاقتصاد المعرفة يمثل أحد التحديات الكبرى للقرن الحادي والعشرين لما له من انعكاسات على أنماط العمل والسلوك وعلى العلاقات بين الأشخاص.

تعمل الجزائر جاهدة على بناء نظام إحصائي يتوافق مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلد والتطورات المتلاحقة على المستوى الدولي .

من هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الورقة مناقشة أهمية نظام المعلومات في الاقتصاديات الحديثة مع الأخذ كتجربة الإحصاء الاقتصادي في الجزائر.

من خلال المحاور التالية:

2) المعلومة ونظام المعلومات الإحصائي

1 .1) المعلومة في الاقتصاد

1.1.1) تعريف وخصائص المعلومة

2.1.1) مصادر المعلومات

31.1) جودة المعلومات

2.1) نظام المعلومات الإحصائي

1..21) تعريف نظام المعلومات الإحصائي

2..21)أهداف نظام المعلومات الإحصائي

3 .2.1) دورة المعلومات الإحصائية ونظم معالجتها

4.2.1) المؤشرات الموحدة لنظام المعلومات الإحصائي

2) نظام المعلومات الإحصائي في مجتمع المعرفة-الاحصاء الاقتصادي نموذج-

1.2) الإحصاء ضمن اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية

1.1.2) دور المعلومات والإحصاء في مجتمع المعرفة

2.1.2) صناعة المعلومات والإحصاء من منظور عالمي

2.2) متطلبات الإحصاء الاقتصادي

1.2.2) عرض النظام الإحصائي الجزائري:

2.2.2)نموذج عن الإحصاء الاقتصادي في الجزائر

1) المعلومة ونظام المعلومات الإحصائي

أصبح مؤكداً لكثير من المنظمات أن المعلومة الإحصائية هي أحد السبل لتحسين مستوى الأداء.ؤ وهنا تكمن أهمية البحث، والجزائر تسعى لتنظيم نفسها في عالم متغير يحتاج أكثر من وقت مضى لمعلومة إحصائية.

1.1) المعلومة في الاقتصاد:

باعتبار أن البيانات التي تم إعدادها تمثل المعلومات لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد المستقبل لها والتي تكون لها إما قيمة مدركة في الاستهلاك الحالي أو المتوقع أوفي القرارات التي يتم اتخاذها· .

1.1.1) تعريف وخصائص المعلومة

هناك عدة تعاريف أعطيت للمعلومة من أهمها:

- بيانات قد تمت معالجتها بحيث تكون ذات معنى وقيمة وأكثر نفعا بالنسبة لمتخذ القرار أوهي مورد من موارد المنظمة، يمكن إدارته مثلما تدار الموارد البشرية أو المالية أو المادية؛

.علاقة البيانات بالمعلومات كعلاقة المواد الخام بالمنتوج النهائي، أي أنظمة المعلومات هي التي تقوم بتشغيل البيانات وإعدادها وتحويلها؛

- إن للمعلومات قيمة محددة سواء تم استخدامها في اتخاذ القرارات أوفي مجالات أخرى غير اتخاذ القرارات، وقد تكون هذه القيمة فعلية أو قيمة مدركة بواسطة مستخدميها؛

خصائص المعلومات

- للمعلومات نطاق زمني،
- الشكل تقديم المعلومات ؛
- المعلومات تكون متوقعة أو غير متوقعة؛
- درجة تنظيم المعلومات ؛
- ودرجة الدقة في المعلومات ؛
- و أصبحت غالبية المعلومات شاملة ومتاحة للجميع وتكلفة الحصول عليها ميسرة لجميع الأعوان الاقتصاديين .

2.1.1) مصادر المعلومات

يختلف تصنيف المعلومات وفقا للنظرة التي ينظر بها إلى هذه المعلومات :

ب-1) المعلومات الداخلية والمعلومات الخارجية:

المعلومات الداخلية هي المصادر التي تعطي بيانات على أساس رسمي من داخل المنظمة مثل حجم الأجور والمرتبات ونسبة الإنتاج المعيب وغيرها،

المعلومات الخارجية فتتشكل من المعطيات الناتجة عن المحيط الخارجي للمنظمة مثل أسعار الفائدة، معدلات التضخم، أسعار المنافسين، فهي تشمل أطرافا متعددة.

ب-2) مصادر المعلومات الشفهية والمعلومات والوثائقية:

المعلومات الشفهية هي المناقشات التي تجري بين العمال في الاجتماعات ومناطق الشغل مثلا وكذا اللقاءات والاجتماعات، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار المصادر الشفهية مصدرا داخليا من مصادر المعلومات؛

المعلومات الوثائقية عندما تكون مدونة أو مسجلة بطريقة ما، والتي تنقسم إلى نوعين: مصادر أولية (تتمثل في الدوريات العملية، وقائع المؤتمرات، المطبوعات الرسمية والإحصائية، الدراسات والبحوث ....

ب-3) المعلومات حسب الزمن الخاص بها:

توجد هناك علاقة بين المعلومات والزمن في أي تنظيم، فالمعلومات التي تعكس الفترة السابقة تعرف عادة بالمعلومات التاريخية، والمعلومات التي تعكس الفترة الحالية تعتبر معلومات رقابية، أما المعلومات التي تعكس الفترة المستقبلية تعتبر معلومات تخطيطية.

13.1.) جودة المعلومات:

تحدد جودة المعلومات ثلاثة أشياء هي:

- منفعة المعلومات؛
- درجة الرضا عن المعلومات؛
- ودرجة الأخطاء والتحيز فيها.
- كل معلومة يمكن أن تقيم من زاوية المنفعة المستمدة منها، وتتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها.

2.) نظام المعلومات الإحصائي:

أصبح نظام المعلومات الإحصائي ضروري لكل المنظمات, يضمن بقاءها واستمراريتها ودرجة أهميتها, مثلها مثل الموارد المادية والبشرية, ولهذا يلقى اهتماما متزايدا وانتشارا واسعا, ذلك لكون المعلومات الإحصائية تشكل موردا استراتيجيا يرفع من إنتاجية المنظمة وفعاليتها, وعنصرا مهما في مواجهة المنافسة الحادة .

1.2.1) تعريف نظام المعلومات الإحصائي:

لا يوجد حتى الآن تعريف جامع وشامل محدد لنظم المعلومات الإحصائية لذلك، سيتم استعراض عدد من مفاهيم نظم المعلومات:

- نظام متكامل لتوفير المعلومات اللازمة لوظائف التخطيط والرقابة والعمليات في الأنظمة. فهو يساعد عمليات الإدارة واتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات تصف الماضي والحاضر وتتنبأ بالمستقبل بشأن العمليات الداخلية، ، وهو بذلك يوفر معلومات موحدة في الوقت المناسب للمنظمة؛
- أنه نظام متكامل يربط بين مجالات وظيفية مختلفة (تسويق، تصنيع، شراء، تمويل أفراد)، ويحقق التكامل بين نظم معلومات المجالات الوظيفية المختلفة لوصف عمليات المنظمة ككل؛
- أنه نظام يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات بعد حل المشكلات، سواء كانت متميزة غير مكررة أو مكررة وروتينية؛

- أنه نظام يصف الماضي والحاضر ويتنبأ بالمستقبل، فالمعلومات تصف وضع المنظمة في الماضي والحاضر والمستقبل؛
- تتمثل مخرجات هذا النظام في التقارير دورية وتقارير خاصة يطلبها المديرون بشأن مشكلات محددة؛
- وأنه نظام يقوم بدور المخابرات الخارجية، حيث يرصد الأحداث والفرص التي تظهر في البيئة الخارجية للمنظمة والتي يمكن أن تؤثر على مستقبل المنظمة أو على عملياتها الداخلية.

2.2.1) أهداف نظام المعلومات الإحصائي:

يمكن وضع مجموعة من الأهداف التي تسعى نظم المعلومات إلى تحقيقها، وتتمثل تلك الأهداف فيما يلي:

- ربط النظم الفرعية للمنظمة مع بعضها في نظام متكامل بما يسمح بتدفق البيانات والمعلومات؛
- المساعدة في ربط أهداف النظم الفرعية للمنظمة بالهدف العام للمنظمة؛
- المساعدة والمساندة في عملية صنع واتخاذ القرار في جميع المستويات التنظيمية
- توفير المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة في المكان والوقت والشكل المناسب؛
- وتهدف إلى تطوير أداء المنظمات من خلال ما تتيحه من معلومات مرتدة عن تنفيذ الخطط والمشروعات.

3.2.1) دورة المعلومات الإحصائية ونظم معالجتها:

يكون نظام معالجة المعلومات الإحصائية موجه لتحويل الأرقام والحروف إلى بيانات بغرض زيادة منفعة استخدامها. ففي التطبيق العملي، تنقسم دورة المعلومات إلى أربع مراحل يمكن تلخيص في الشكل البياني التالي:

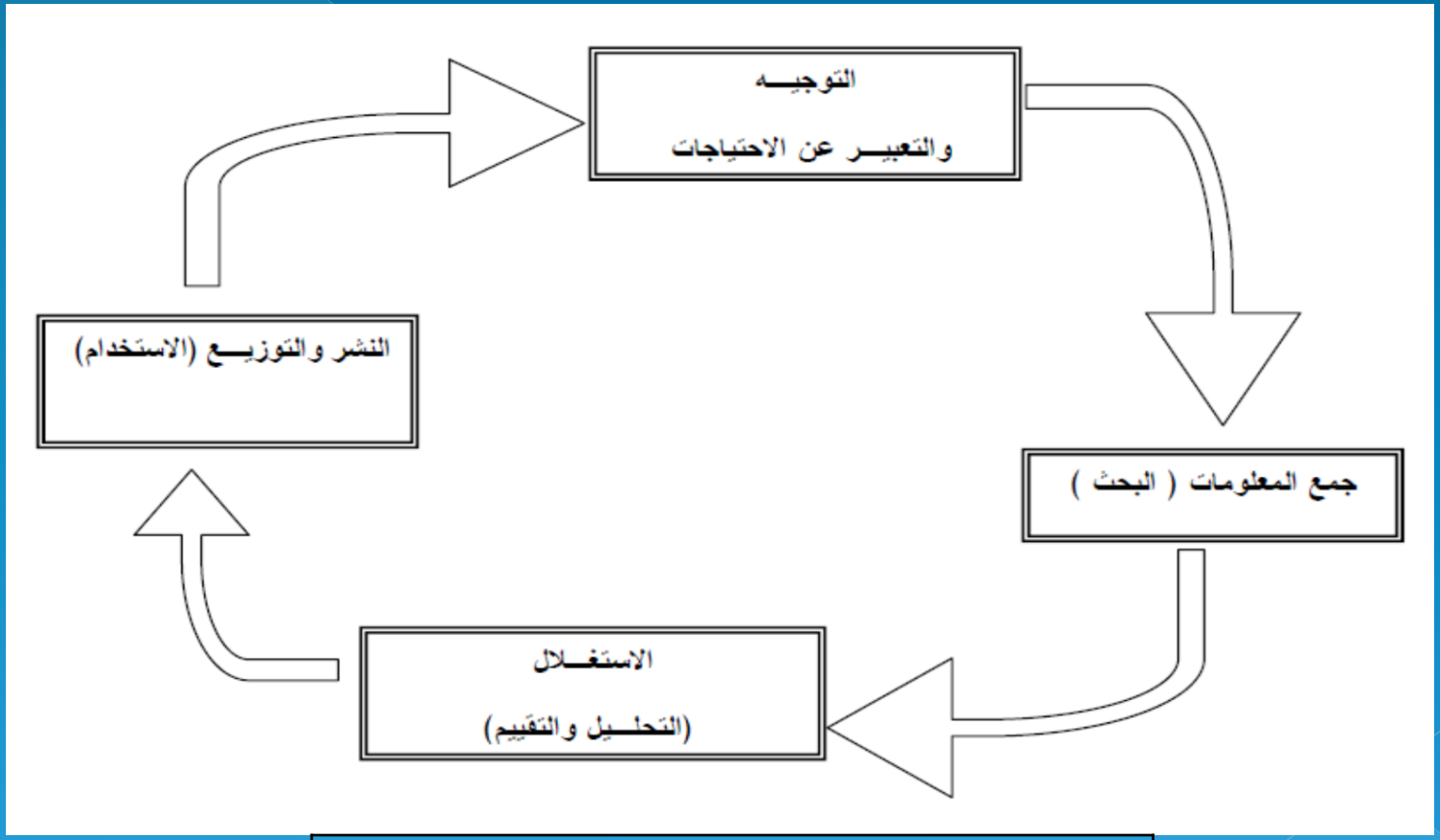

الشكل :المراحل الأربعة لدورة المعلومات

من الشكل، تتضح مراحل الحصول على المعلومات، فيجب أن يكون جمع المعلومات عملية على المدى الطويل منظمة ومنهجية تراعي الاحتياجات الجديدة، فلا نقوم بالجمع من أجل الجمع، ولكن بأخذ معيار الجودة ودرجة الوثوق في المعلومات المجمعة التي سيعتمد عليها في تقديم قيمة مضافة في عملية اتخاذ القرار للمنظمة وبالتالي تجنب المزالق من المعلومات الكثيرة أو من المعلومات الضئيلة'

يجب أن يكون جمع المعلومات عملية على المدى الطويل منظمة ومنهجية تراعي الاحتياجات وفق المراحل الأربعة لدورة المعلومات المبينة في الشكل,

4.2.1) المؤشرات الموحدة لنظام المعلومات الإحصائي:

في إطار عولمة النظام الاقتصادي والاجتماعي، يمكن الحديث عن عولمة النظام الإحصائي خاصة من خلال عولمة المؤشرات الإحصائية التي تقترحها المنظمات الدولية والإقليمية مثل :

أ) نظام النشر العام للبانات GDDS:

تمت المصادقة على هذا النظام في شهر ديسمبر 1997 حيث يعتبر أداة أساسية تساعد في رسم سياسات تطوير العمل الإحصائي والتي يمكن إدراجها في الخطة الإستراتيجية المراد بناؤها. ويهدف النظام لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحسين نوعية البيانات التي تجمع وتنشر من خلال النظام الإحصائي .

ب) نظام النشر الخاص للبانات SDDS:

يهدف هذا المعيار إلى إرشاد الدول الأعضاء الذين يبحثون عن وسيلة للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية في ضوء بياناتهم المالية والاقتصادية مما يساعد في التوظيف الجيد للأسواق المالية علماً أن كلاً من GDDS وSDDS يعزز من إمكانية الحصول على الإحصائيات الشاملة وفي الوقت المناسب ورسم سياسة اقتصادية واسعة وسليمة.

4.2.1) المؤشرات الموحدة لنظام المعلومات الإحصائي:

في إطار عولمة النظام الاقتصادي والاجتماعي، يمكن الحديث عن عولمة النظام الإحصائي خاصة من خلال عولمة المؤشرات الإحصائية التي تقترحها المنظمات الدولية والإقليمية مثل :

أ) نظام النشر العام للسانات GDDS:

تمت المصادقة على هذا النظام في شهر ديسمبر 1997 حيث يعتبر أداة أساسية تساعد في رسم سياسات تطوير العمل الإحصائي والتي يمكن إدراجها في الخطة الإستراتيجية المراد بناؤها. ويهدف النظام لتحقيق مجموعة من النقاط أهمها :

- توفير تقييم منتظم لنوعية البيانات وممارسات النشر، وتقييم للأولويات، وتخمين احتياجات المستخدمين، وتقارير عن التطوير والتحسين، وإعادة تقييم الإستراتيجية؛
- تشجيع الدول على تشكيل لجان تضم ممثلين عن الهيئات الإحصائية ذات العلاقة بإصدار البيانات بغية مناقشة البيانات التي تم جمعها، ؛
- وتحسين نوعية البيانات التي تجمع وتنشر من خلال النظام الإحصائي فمبادئ GDDS تركز على تلبية احتياجات مستخدمي البيانات.

ب) نظام النشر الخاص للسانات SDDS:

يهدف هذا المعيار إلى إرشاد الدول الأعضاء الذين يبحثون عن وسيلة للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية في ضوء بياناتهم المالية والاقتصادية مما يساعد في التوظيف الجيد للأسواق المالية علماً أن كلاً من GDDS وSDDS يعزز من إمكانية الحصول على الإحصائيات الشاملة وفي الوقت المناسب ورسم سياسة اقتصادية واسعة وسليمة.

جـ) إطار تقسم جودة السانات DQAF:

يدور إطار تقييم جودة البيانات DQAF الذي وضعه صندوق النقد الدولي IMF حول أبعاد منها:

- ضمانات الموضوعية وتعني الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات، ومعالجتها، ونشرها؛
- سلامة المنهجية التي تتجلى بإتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات؛
- الدقة والموثوقية في سلامة البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية وتصوير للواقع بالقدر الكافي؛
- وسهولة الاطلاع أو توافر البيانات والبيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها.

د) إطار مؤشرات بناء القدرات الإحصائية SCBI:

تساعد البلدان على تحديد نقاط قوة وضعف الأنظمة الإحصائية الوطنية ولعل أهم هذه المؤشرات هي:

مؤشرات النظام الإحصائي بشكله الواسع والتي تحدد الإحصاءات التي تنتجها الهيئات الإحصائية والسنة المرجعية التي تنطبق عليها؛

مؤشرات خاصة بالهيئات الإحصائية التي يتكون منها النظام الإحصائي في دولة ما؛

2) نظام المعلومات الإحصائي في مجتمع المعرفة- الاحصاء الاقتصادي نموذج-

أصبح بناء مجتمع المعلومات الإحصائي ركيزة من الركائز الأساسية للتحديث والإصلاح الاقتصادي وتطوير اقتصاد يقوم على أساس المعرفة.

1.1.2) دور المعلومات والإحصاء في مجتمع المعرفة

يتكون مصطلح صناعة المعلومات والإحصاء من عبارتين متكاملتين هما "الصناعة" و"المعلومات"، وتعد كلمة "معلومات" من الكلمات التي يصعب تعريفها نظراً لسعة مدلولها,يمكن النظر إلى المعلومات على أنها سلعة مثل بقية السلع، بمعنى أنه يمكن إنتاجها وتجهيزها وتعبئتها في أوعية مختلفة وتسويقها واستخدامها، ولكن ما يميزها عن السلع الأخرى أنها لا تفنى ولا تنضب مع الاستخدام، بل تنمو بمرور الوقت وتتجدد. فليست سلعة استهلاكية تنتهي مع الاستعمال، وإنما هي سلعة منتجة يجب رعايتها وتوفير الأجواء لتنميتها بطرحها للاستعمال. .

تقسم صناعة المعلومات إلى قسمين كبيرين يتمثلان في:

- **تقنية المعلومات** (تشمل الإلكترونيات المصغرة وتقنية الحاسب والاتصال والوسائط المتعددة والوسائل السمعية والبصرية والتصوير المصغر والنشر الإلكتروني، إضافة إلى التجهيزات المعلوماتية المصاحبة لهذه التقنية والصناعات المرتبطة بها)؛
- **وخدمات المعلومات** (تشمل الخدمات التقليدية التي تعتمد على المواد المطبوعة والخدمات الإلكترونية التي تشمل المعالجة المحاسبة للمعلومات وتطوير قواعد المعلومات وإنتاج البرامج والمطبوعات الإلكتروني ونظم الاتصال والشبكات وميكنة المكاتب وغير ذلك من خدمات المعلومات والأنشطة الاستشارية المعتمدة على الحاسبات وشبكات الاتصال).

2.1.2) صناعة المعلومات والإحصاء من منظور عالمي

أدركت الدول المتقدمة أهمية المعلومات بوصفها مورداً حيوياً وركيزة أساسية للتقدم العلمي، ولابد في هذا المقام من الإشارة إلى الخصائص التي يتسم بها مجتمع المعلومات المعاصر، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- انفجار المعلومات، حيث أصبحت المؤسسات تواجه تدفقاً هائلاً في مصادر المعلومات؛
- زيادة أهمية المعلومات بوصفها موردًا حيويًّا إستراتيجيًّا ؛
- نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات ؛
- بزوغ تقنيات المعلومات والنظم المتطورة ؛
- تعدد فئات المستفيدين ؛
- تنامي النشر الإلكتروني ؛
- وتزايد حجم القوى العاملة في قطاع المعلومات.

2.2) متطلبات الإحصاء الاقتصادى

يختلف النظام الإحصائي من دولة لأخرى وفق الغرض الذي يتخذه النظام، كما النظام الإحصائي للمنظمات الدولية والإقليمية التي لها غرض محدد مختلف عن غرض الدول. من خلال النظام، يتم إجراء التحاليل الإحصائية باستخدام طرق إحصائية في مراجعة الدراسات الميدانية التجريبية.

.1.2.2.) عرض النظام الإحصائي الجزائري:

الجزائر هي اليوم بحاجة ماسة لترقية النشاط الإحصائي، كون النظام الوطني للمعلومات الإحصائية الاقتصادية في الجزائر يعتبر متخلفا نسبيا، إلا أن ثمة جهود تبذل من أجل النهوض بهذا النظام، باعتباره حتمية لوضع إستراتيجية تنموية والدخول في اقتصاد السوق والعولمة.

أ) المنظومة الإحصائية الجزائرية:

حدد المرسوم التشريعي رقم 94-01 لسنة يناير سنة 1994لمنظومة الإحصائية الجزائرية وفق مبادئ عامة متعلقة بإنتاج الإعلام الإحصائي واستعماله ونشره والحفاظ عليه،

وتتمثل أجهزة إنتاج منظومة الإعلام الإحصائي وتنسيقها خاصة في:

- مجلس وطني للإحصاء؛
- مؤسسة مركزية للإحصائيات؛
- مصالح إحصائية للإدارات والجماعات الإقليمية؛
- وأجهزة عمومية وخاصة متخصصة، من بينها معاهد السير الإحصائي.

ب) الديوان الوطني للإحصائيات:

الديوان الوطني للإحصائيات أو المؤسسة المركزية للإحصائيات عبارة عن مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يكلف الديوان الوطني للإحصائيات بـــ:

- يحضر تقنيا وينجز ويستغل ويحلل عمليات التعداد العام للسكان والسكن، وإن اقتضى الأمر، عمليات التعداد الإحصائية الوطنية الأخرى، وكذلك التحقيقات والدراسات الإحصائية الوطنية والجهوية أو القطاعية؛
- يساعد مؤسسات الدولة، التي تضع تحت تصرفه، في مقابل ذلك، الوسائل البشرية والمادية الضرورية؛
- ويشارك في تطوير علم الإحصاء وفي تكوين المستخدمين المتخصصين في مجال الإحصاء، وتجديد معلوماتهم، وتحسين مستواهم.

جـ) المجلس الوطني للإحصاء:

يكلف المجلس الوطني للإحصاء بتنفيذ المهام الإحصائية التي أسندها إليه التشريعات القانونية، ويصادق في كل سنة على تقرير يذكر ظروف تنفيذ الأعمال الإحصائية التي سبقت برمجتها، والتوجيهات الخاصة بالبرامج المستقبلية المعروضة عليه ليدرسها.

د) المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف:

المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف إدارة متخصصة ، تتمتع بالاستقلالية المالي، تكلف المحافظة بمساعدة الحكومة في اختيار إستراتيجيتها وإعدادها في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال المحيط، وبهذه الصفة، تكلف بمتابعة التطور الاجتماعي والاقتصادي وتحليله وتقديره بالاستشراف.

ه) المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية:

يعتبر المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية واحد من الهيئات العمومية التي تقدم معلومات إحصائية خاصة تلك التي يكون مصدرها إدارة الجمارك. ويبين المركز وجود قدرة إحصائية نظرا لاعتباره تحت وصاية إدارة الجمارك مصدر المعلومات الإحصائية من جهة، ونظرا للتجربة المكتسبة من عدة سنوات بفضل استخدام المعلوماتية (المتمثلة في بنك المعلومات الإحصائية المتعلقة بعمليات مرتبطة بالجمارك فقط).

و) المجلس الوطني الاقتصادى والاجتماعي:

قامت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية.

يقوم المجلس بإعداد تقارير دورية تتضمن إحصائيات اقتصادية واجتماعية من خلال عمل لجانه التي تقوم بالدراسات وجمع المعلومات طبقا لاختصاص كل لجنة. وهذه اللجان الدائمة هي:

لجنة التقويم التي تعد تقارير ودراسات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وتركز في الخصوص على السياسات التي أنجزتها السلطات العمومية ؛

لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تدرس الاختيارات الإستراتيجية للتنمية على أساس التوازنات والرؤى المستقبلية، وتحلل كل الوثائق والتقارير المتعلقة بسياسات التنمية المتوسطة والطويلة الأمد، وتدرس مشروع المخطط الوطني الذي يهدف إلى رسم أهداف التنمية الشاملة وأثارها على النمو و التقدم؛

لجنة علاقات العمل التي تعمل هذه اللجنة على تحليل الأدوات القانونية والآليات المتفق عليها التي تحدد تطور الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعين وتحسن العلاقات الاجتماعية والمهنية ؛

لجنة التهيئة الإقليمية والبيئة التي تقوم هذه اللجنة بتحليل و تقويم البرامج وأثرها داخل التوازنات الجهوية، وكذا مدى تقدم اللامركزية في تحسن نمط الحياة لدى السكان، وتدرس خصوصا المسائل المتعلقة بالتهيئة العمرانية والبيئة والعمران والعقار والتنمية الجهوية والمحلية والنقل والمواصلات؛

ولجنة السكان والاحتياجات الاجتماعية التي يتمثل دورها في دراسة كل المسائل المتعلقة بتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال تطور نمو السكان وتوزيعهم الديمغرافي ومستوى معيشتهم والمداخيل أيضا وتوزيعها والسياسات المتعلقة بالأسر والشباب، الصحة والفقر والبطالة...الخ،.

2.2.2)نموذج عن الإحصاء الاقتصادى في الجزائر

يرمي الإحصاء الاقتصادي إلى معالجة ونشر البيانات الخاصة بالكيانات الاقتصادية والإدارية من غير الفلاحة مهما كانت طبيعتها القانونية، وذلك من خلال مرحلتين: مرحلة أولى تتمثل في التعرف بصورة منهجية على مجموع الكيانات الاقتصادية والإدارية من أجل إقامة بطاقية عامة عن المؤسسات والهيئات، ومرحلة ثانية ترمي إلى إجراء مسح معمق يمكن من الاستجابة للاحتياجات والانشغالات في مجال المعلومات الاقتصادية.

أ) هيكل الإحصاء الاقتصادى:

تتولى الأجهزة التكفل بإنجاز الإحصاء الاقتصادي: لجنة وطنية، لجان ولائية، لجان على مستوى الدائرة، لجان بلدية، ولجان تقنية ميدانية.

تتكون اللجنة الوطنية من الأمناء العاميين للوزارات الهيئات الدولة و وبكل هيئة عمومية قادرة على تقديم مساهماتها في إنجاز الإحصاء الاقتصادي، يتولى وزير الداخلية والجماعات المحلية رئاسة اللجنة الوطنية، ويتولى المدير العام للديوان الوطني للإحصائيات أمانتها.

تكلف اللجنة الوطنية الإشراف على اللجان الولائية بتنسيق تنفيذ عمليات الإحصاء الاقتصادي والسهر على حسن سيرها على مستوى الولاية. وعليه تكلف بـــ:

- ضبط ومتابعة مخطط سير عملية الإحصاء الاقتصادي؛
- دراسة وتحديد مجموع التدابير والأعمال التي من شأنها أن تضمن نجاح العملية؛
- تعيين تاريخ انطلاق عملية الإحصاء الاقتصادي ومدته؛
- وتنسيق أعمال اللجان الولائية ومتابعتها.

ب) تصور تنفيذ الإحصاء الاقتصادى:

إن ما يفسر ضرورة إجراء إحصاء اقتصادي أنه يشكل مؤهلا أساسيا لتطوير الإنتاج الإحصائي تماشيا مع حاجيات الاقتصاد، كما تهدف هذه العملية أيضا إلى إعداد قائمة واضحة وناجعة للأشخاص الماديين والمعنويين وكذا للهيئات الإدارية والجمعوية، تسمح بالتوفر على قاعدة لسبر الآراء حول مجموع التحقيقات لدى المؤسسات ومتابعة والتحكم في المقاييس والمؤشرات الخاصة بمختلف قطاعات النشاطات خارج قطاع الفلاحة. وعن سير العملية قال براح إنها ستجري على مرحلتين مختلفتين، تتمثل الأولى في تعداد كافة الهيئات والنشاطات وكذا مختلف القطاعات القانونية خارج الفلاحة قصد وضع بطاقية عامة للمؤسسات، فيما المرحلة الثانية سيتم خلالها إجراء تحقيق معمق من خلال أخذ عينات من المؤسسات ليتم إخضاعها لتحقيق على أساس استمارة أسئلة خاص بكل قطاع نشاط لجمع كافة المعطيات المادية والمحاسبية، مؤكدا بأن هذه المرحلة ستسمح بالاستجابة للحاجيات في مجال المعلومة الاقتصادية والتوفر على وصف ملائم للفضاء الاقتصادي.

إن الإحصاء الاقتصادي لسنة 2011 فريدا من نوعه، حيث لم يكتف بمختلف مناحي الاقتصاد ومسح المداخيل والنفقات فحسب، بل ايمتد إلى التشغيل والصحة والتربية وغيرها. ولإنجاح العملية، تم تكوين مؤطرين للعملية عبر الولايات من خلال فترات تكوينية خلال الفترة القليلة الماضية وتجنيد ألفي مندوب عبر البلديات لغرض العملية ذاتها.

توزعت عملية الإحصاء على ثلاث مراحل:

1. مرحلة المسح وتحديث الفهارس الاقتصادية؛
2. مرحلة الفحص الشامل من خلال استمارات سيجري توزيعها على 1,6 مليون متعامل اقتصادي عبر مختلف أرجاء الوطن؛
3. ومرحلة تدقيق الحسابات وتحليل العيّنات من قبل مختصين في مجال الإحصاء والاقتصاد والاجتماع، وبمساعدة فنيين ومهندسين معلوماتية.

يرى العديد من الخبراء في مجال الاقتصاد أن الحديث عن الإحصاء الاقتصادي في الجزائري يكاد ينعدم ليس بسبب غياب الأرقام الرسمية، بل بسبب عدم شفافيتها. والجزائر لا تشكو من الأجهزة التي تشرف على الإحصاء بقدر ما تشكو من غياب التنسيق بين المعنيين،

طرحت ضرورة إنشاء نظام معلومات اقتصادية مع بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وأصبح أهم القواعد الأساسية من حيث القدرة على توفير المعلومة الاقتصادية عن طريق نظام وطني لجمع المعلومات الخاصة بالاقتصاد الكلي ثم نظام قطاعي يخص بالاقتصاد الجزئي. فهدف الإحصاء الاقتصادي يتمثل السماح للفاعلين الاقتصاديين بالحصول على المعلومة المتوفرة، الموثوق بها والقابلة للاستعمال بالرؤية الواضحة، وهذا ما سيمكن من اتخاذ القرار المناسب واختيار أقل المخاطر.

الخاتمة

إذا كانت صناعة المعلومات والإحصاء كفكرة لها جذور قديمة، فإنها كممارسة ظاهرة حديثة النشأة، لتصبح من أكبر الصناعات في العالم المتقدم، فقد ارتبط بهذه الصناعة مجالات عديدة تتمثل في إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها واستخدامها. فقد أدركت المجتمعات أهمية المعلومات وزيادة الاعتماد عليها كمورد حيوي. وكان للتطورات في مجال الاقتصاد والتقنية دور كبير في بزوغ صناعة المعلومات والإحصاء حيث أصبح إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاطاً اقتصادياً رئيساً في أغلب دول العالم. وأصبح من الملامح البارزة في الوقت الراهن التحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، ومن إنتاج البضائع والسلع إلى إنتاج المعلومات.

من خلال هذا البحث، وصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- إنجاح النظام الإحصائي، يتطلب توفر على موارد بشرية ذات كفاءة في المجال التقني وفي مجال الإدارة والتسيير؛
- إن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر تشكل تحديا لتفعيل النظام الإحصائي من أجل إقناع المجتمع أفراد ومؤسسات بجدوى استخدام المعلومة الإحصائية، وبالتالي إدخال ثقافة إحصائية جديدة؛
- إن المعلومات الإحصائية الكافية التي تعتمد على مرجعية معلوماتية دقيقة تزيد من المقدرة على تحقيق الأهداف التي تسعى من ورائها؛
- أن ضعف أداء نظام المعلومات الإحصائي في الجزائر هو ناتج عن غياب إطار عام يستجيب لاحتياجات الأفراد والمؤسسات والتسيير الداخلي لمؤسسات الإحصاء.

شكرا لإصغائكم